ASJP Algerian Scientific Journal Platform
دراسات معاصرة Contemporary Studies
مجلة علمية دولية محكّمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة المركز الجامعي-تيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-988 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297

المجلد: 05/ العدد: 01 (2021)، ص.ص.30/12

أثر الأوقاف في تعليم اللغة العربية أيام الخلافة العثمانية في الجزائر

The Impact of the Endowments of the Ottoman Empire on Teaching Arabic in Algeria

د. مُحَمَّد الصالح بوضياف
boudiafmohammedessalih@gmail.com
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة
(الجزائر)

تاريخ الاستلام 2021/02/15 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/06/02

ملخص:

إنّ المتتبّع لتاريخ لخلافة العثمانية في الجزائر يجد أنّ كثيرا من المراكز العلمية والحضارية والثقافية– كالمساجد والمكتبات ودور العلم– تعود إلى أموال الوقف والحبس، وأنّ ما كانت تؤدّيه هذه الأوقاف من نشر العلم والمعرفة جدير بالدراسة والبحث، ولما كان موضوع الوقف يشمل مختلف مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، رأينا أن نخصّص ورقة البحث في تعليم اللغة العربية من هذا المنظور، وأن تكون مرحلة الخلافة العثمانية هي موضع الشاهد من هذه الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ موضوع الوقف استطاع أن يكون مشروعا حضاريا مكتملا، وأنّ من عوامل تعليم العربية وإبقائها لغةً لعلم والتواصل بين الجزائريين يعود بالدرجة الأولى إلى ما كان يخصّص لهذا المجال من بذل للمال وصرف للوقت والجهد، وممّا نتج عن

البحث أنّ أطوار تعليم العربية ومناهج التربية تعكس بحقّ أثر الوقف وصورة ذلك المشروع في جانبه الإنساني والحضاري على امتداد الحكم العثماني في الجزائر.

كلمات مفتاحية: جزائر، تعليم، لغة، وقف إسلامي، خلافة عثمانية.

Abstract:

A long time ago, endowment was a matter of interest for Muslims. It was so prominent in our Arabic heritage. It had a great impact on people's lives since it opened a window on continuous goodness and benefit. A good example for this is that many scientific, health and cultural centers, such as libraries were funded by endowments. This phenomenon still existed in our society. Since the sixteenth century AD, many endowments have been distributed to the Algerians to meet their needs during the Ottoman Caliphate. Therefore, we will discuss the topic of endowment in teaching Arabic within the Ottoman Caliphate in Algeria, and try to answer these questions: What were the different endowments of the Ottoman Caliphate in Algeria? How could these endowments spread Arabic and strengthen its status in Algeria?

Keywords: Algeria; education; language; Islamic endowment; Ottoman Empire.

1. مقدمة:

أقرّ الإسلام مشروعية الأوقاف والحكمة منها، وعُدّت بذلك بابا عظيما من أبواب البرّ والمنفعة، وكانت موضع تنافس لدى كثير من الشعوب والأقوام، ولدى كثير من الأمم والحضارات، والمتتبّع لتاريخ حضارتنا في عهود خلت يجد أنّ تاريخ الحكم العثماني يمثّل مرحلة نوعية في موضوع الأوقاف، إذ عمل هذا الحكم على توجيه الوقف والإكبار من قيمته وأهميّته، فكانت الجزائر آنذاك إحدى تلك الدول التي تولّت هذه القضيّة، وأعطتها دفعا

قويّا، واستثمرت الأوقاف على اختلاف أنواعها ومشاربها ومصادرها، فوجّهتها إلى مجالات متنوّعة كالصحة والتعليم وصرفتها إلى أنواع البرّ والخير والإحسان.

ولعلّ أهمّ المراكز الثقافية التي انتفعت بهذه الأوقاف هي المساجد والمدارس، ولمّا كانت اللغة العربية لسان الجزائريين آنذاك كان لابدّ أن يحظى تعليمها بعناية فائقة، وجانب كبير من الرعاية والاهتمام، ممّا يخدم هذه اللغة ويزيد من إشاعتها وتداولها وجعلها لغة العلم والحضارة.

وبناء على هذا المعطى رأينا أن تكون ورقة البحث في أثر هذه الأوقاف في تعليم اللغة العربية، وأن تكون إشكالية البحث في التساؤلات التالية: ما مختلف أوقاف الحكم العثماني في الجزائر وما نصيب تعليم اللغة العربية منها؟ كيف استطاعت هذه الأوقاف أن تعزّز موقع اللغة العربية في الجزائر، وما مدى فاعليتها في تعليم العربية وجعلها لغة العلم والحضارة؟

أمّا ما تعلّق بتقديم البحث ومنهجيته فقد عرضناه في ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى موضوع الوقف في معنييه اللغوي والاصطلاحي، وتناولنا في المبحث الثاني موضوع الأوقاف أيام الخلافة العثمانية، أمّا آخر مبحث فقد خصّصناه لمناهج تعليم اللغة العربية في تلك المرحلة من الحكم العثماني في الجزائر، وقد وزّعنا هذا المبحث إلى تمهيد وعنصرين، ذكرنا في العنصر الأوّل موقع اللغة العربية أيامّ الحكم العثماني وأثر الأوقاف في ذلك، وذكرنا في العنصر الآخر مناهج التعليم في الجزائر أيام الحكم العثماني. ثمّ ختمنا البحث بخاتمة أجملنا فيها بعض الملاحظات التي سجلّناها وأهمّ النتائج المتوصّل إليها وبعض الاقتراحات الممكنة.

2. الوقف في المعنى اللغوي والاصطلاحي.

1.2 . مصطلح الوقف في المعنى اللغوي:

الوقف لغة من قولنا وقف يقف وقفًا ووقوفا وتوقّفا، جاء في معجم العين أنّ الوقف "مصدر قولك وقفت الدابّةَ، ووقفْتُ الكلمة وقفا، وهذا مجاوز، فإذا كان لازما قلت: وقفَت وُقوفا، فإذا وقّفت الرجلَ على كلمة قُلت: وقّفته توقيفا، ولا يقال: أوقفتُ إلاّ في قولهم: أوقفتُ عن الأمر إذا أقلعتُ عنه"[1]، وذكر ابن منظور(ت711هـ) أنّ هذه المادّة تجمع على

الوقْف والوقوف، وممّا ورد في معجمه أنّ"وقف الأرض على المساكين، وفي الصحاح للمساكين، وقفا: حبسها"[2]. فيظهر أن الوقف في معناه اللغوي يفيد التوقف والإقلاع والاحتباس.

2.2 الوقف في المعنى الاصطلاحي:

الوقف في معناه الاصطلاحي يعود إلى ما أورده العلماء والمحدّثون، فقد ذكر أئمة الحديث أبوابا في كتبهم ومصنّفاتهم باسم الوقف، ومن ذلك ما نجده عند الإمام مسلم (ت261هـ)، حيث جعل بابا للوقف ضمن كتاب الوصية في صحيحه، وقد أورد فيه قائلا:" حدّثنا يحي بن يحي التميمي: أخبرنا سُليم بن أخضر عن ابن عون عن نافع، عن ابن عمرَ قال: أصاب عمرُ أرضا بخيبَرَ، فأتى النبيَ ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضا بخيبر لم أُصبْ مالا قطُّ هو أنفسُ عندي منه، فما تأمرُني به؟ قال: "إن شئت حَبَست أصلها وتصدّقت بها"، قال: فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب، قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متموّل فيه. قال: فحدثت بهذا الحديث محمّدا، فلما بلغت هذا المكان غير متموّل فيه قال مُحَمَّد: غيرَ متأثّل مالاً. قال ابن عون: وأنبأني من قرأ هذا الكتاب أن فيه: غيرَ متأثّل مالا"[3]، والأحاديث الدالّة على مشروعية الوقف والحبس كثيرة في كتب السّنة والسير، من ذلك ما نجده في الحديث الذي يرويه أبو هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم من أنّه قال:" إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[4]، وبالنظر إلى هذه الأحاديث النبوي نجد أنّ الوقف في اصطلاح الفقهاء والمحدّثين أبعد عن معاني تلك المادّة (وقف) في معناها اللغوي المعجمي، ذلك أنّ الوقف في الإسلام متعلّق بالحبس، وهو ما ينصرف إلى حبس أمر مادّي إلى جهة من الجهات على نيّة التقرّب به إلى الله ونيل مرضاته[5]، وتجمع هذه الكلمة إذا صُرفت إلى معناها الشرعي على أوقاف ووقوف،

وقد اقترن لفظ الوقف عند الفقهاء والعلماء بالحبس، ذلك أنّ الحبس في معناه اللغوي أقرب إلى دلالة الوقف في الشريعة، ومنه ما ذكره ابن منظور من أنّ معنى تحبيس الشيء ألاّ يورث ولا يباع ولا يوهب، ولكن يترك أصله ويجعل ثمره في سبُل الخير ، فيحبّس "أصله وقفا مؤبّدا وتُسبّل ثمرته تقرّبا إلى الله عزّ وجلّ"[6]، وإذا أردنا أن نقف على تعريف الوقف عند الفقهاء كان لزاما علينا أن نذكره عند مذاهب الأئمة الأربعة ﷺ.

3.2 . الوقف في مذاهب الأئمّة الأربعة:

يكاد يتفّق أئمّة المذاهب في تحديد مفهوم الوقف وتعريفه، ذلك أنّ الوقف في تعريف الإمام أبي حنيفة(ت150هـ) هو"حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات الخير والبر في الحال أو المآل"[7]، وأنّ الوقف عند الإمام مالك(ت179هـ) هو"حبس العين عن التصرفات الملكية مع بقائها على ملك الواقف، والتبرع اللازم بريعها على جهة من جهات البرّ"[8]، والوقف من منظور الإمام الشافعي(ت204هـ) من أنّ الوقف هو "حبس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات الخير والبر في الحال والمآل"[9]، ويعرّفه الإمام أحمد بن حنبل(ت241هـ) بأنّه"حبس المال عن التصرف فيه، والتصدق اللازم بالمنفعة مع انتقال ملكية العين الموقوفة إلى الموقوف عليهم ملكا لا يبيح لهم التصرف المطلق فيه"[10]، ولا تكاد تختلف هذه المفاهيم عمّا أوردته كتب الفقه من أنّه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، حيث يصرف ريعه إلى جهة برّ تقرّبا إلى الله[11]، فيكون بذلك عقدا "لعمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة، وعلى وجود الموقوف وهي المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس، فضلا على توفر الموقوف عليه، وهو المستحق لصرف تلك الذات أو المنفعة ولو كان مصلحة عامة، كالمسجد والمدرسة والزاوية وغيرها، هذا مع اشتراط صيغة الوقف، ولو كانت بكتابة على مسجد أو مؤسسة خيرية"[12]، وهو "حبس مؤبّد لمال للانتفاع به المتكرّر به أو بثمرته في وجه من وجوه البرّ العامّة والخاصّة"[13]، وهو "حبس المملوك وتسبيل منفعته مع بقاء عينه ودوام به من أهل

التبرع على معين يملك بتمليكه أو جهة عامة في غير معصية تقربا إلى الله"[14]، والتسبيل مصطلح من مصطلحات الوقف، شأنه في ذلك شأن الحبس، فالوقف صورة من صور التكافل الاجتماعي القائم على توفير المساعدات والإعانات، ومظهر من مظاهر الإسلام في حياة المسلمين ويومياتهم، وقيمة مضافة من قيم التعايش والتعاون والاتحاد، وليس الوقف في الجزائر وليد مرحلة جديدة في عهد الأتراك فحسب؛ بل إنّ المتتبّع لتاريخ الجزائر يجد أنّ الأوقاف أخذت بقسط وفير من اهتمام الجزائريين منذ الفتوحات الإسلامية، وحين نقرأ عن الأوقاف المحصاة باسم أبي مدين شعيب، ندرك ما للأوقاف من مكانة سامقة في نفوس الجزائر وأهلها[15].

3. الأوقاف في أيّام الحكم العثماني.

تنوّعت مؤسّسات الأوقاف أثناء الخلافة العثمانية ومسّت جوانب عديدة من مختلف مناحي الحياة ومقاصدها، والشواهد التاريخية تؤكّد تلك القيمة المضافة التي حقّقها هذا النوع من التنمية[16]، سواء تعلّق الأمر بمجال تعليمي، أو صحيّ أو ديني اجتماعي، والتوسّع في هذه الأغراض من شأنه أن يعزّز بناء الحضارة الإسلامية، وأن يكون ذلك الدرع الحامي لما يمكن أن يعترض سبيل نموّها وازدهارها[17]، وقد أصدرت الحكومة العثمانية آنذاك أنظمة لإدارة الأوقاف، من ذلك نظام إدارة الأوقاف عام 1280هـ، الذي سنّ قوانين لتنظيمها وكيفية تسييرها واستثمارها[18]، ولا غرابة أن تكون الجزائر إحدى تلك الدول التي نهجت هذا النهج، فبعد أن أصبحت تابعة للخلافة العثمانية كان لزاما أن تظهر في الجزائر هذه المؤسّسات والمنشآت[19]، ولعلّ من بين هذه المؤسّسات التي احتوت هذه الأوقاف ومثّلتها مؤسّسة الحرمين الشّريفين[20]، وعلى الرغم من أنّها مؤسّسة تمتّد في القِدم إلى عهد أسبق من الحكم العثماني إلاّ أنّها نالت حظوة كبيرة في الجزائر، واستطاعت أن تبقى ذات أهمية بالغة[21]، وما لبث أن استقرّ الحكم العثماني في الجزائر حتى استطاعت أن تكون هذه المؤسّسة على رأس مؤسّسات الأوقاف وأبرزها[22]، وقد قرّر غير واحد من الغربيين المستعمرين أنّ "أوقاف الحرمين الشريفين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر، وسيأتي اليوم الذي تستحوذ فيه

مؤسّسة أوقاف الحرمين على جميع العقارات"[23]، وقد أوكلت مهمّة تسييرها إلى مجلس مكوّن من أربعة أفراد، يترأّسه وكيل يعيّنه الباشا آنذاك[24]، ومن المؤسّسات المهمّة مؤسّسة الجامع الأعظم أو الجامع الكبير، فقد مثّل نسبة لا يستهان به في هذا الشأن[25]، حيث بدأ التحبيس فيه منذ 1540م ومع مرور السنوات بدأ يزداد عدد الأحباس فيه إلى أن فاق عددها 500 وقف ما بين سنتي 1800م و1841م[26]، ومن ذلك مؤسّسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية[27]، ومنها مؤسّسة بيت المال[28]، ومن ذلك مؤسّسة أوقاف الأندلسيين[29]، وأوقاف الزوايا وأولياء والأشراف[30]، ومنها أوقاف المرافق العامّة وغيرها[31].

وما يلاحظ في تاريخ الخلافة العثمانية في الجزائر أنّها لم تسعَ إلى تغيير اللغة التي كان يتحدّث بها الجزائريون وقت ذاك، ومن ثمّ فقد بقيت طريقة التعليم على حالها، حيث كان هذا التعليم تعليمًا دينيًّا في الدرجة الأولى، حالها في ذلك حال التعليم العربي الإسلامي منذ بداياته الأولى، متّخذا من المساجد وحِلَق الذكر مدرسته الرئيسة في التلقّي والتعليم[32]، ويعتبر الوقف من أهمّ الموارد في التعليم في تاريخ المسلمين، حيث تكفّل بتعميق التعليم وتعميمه ونشره وتوسيع نطاقه، وإليه يرجع الفضل في انتظام الحياة العلمية والدراسية وبقائها قرونا طويلة[33]، والمتتبّع لحضارة المسلمين منذ القرون الهجرية الأولى يدرك أهمية هذه المسألة ونجاعتها في تعليم وتعميم مختلف العلوم والمعارف، من ذلك تلك المدارس التعليمية التي أنشئت في أيام بني العبّاس، ومنها المدرسة النظامية، التي أسّسها نظام الوزير نظام الملك قوام الدين الطوسي[34]، وهناك المدرسة النورية نسبة إلى القائد الأيوبي نور الدين زنكي، ومنها المدرسة الصالحية، نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي، ومنها مدرسة المنصور في مصر التي أسّسها المنصور بن قلاوون، وكانت موجّهة لتعليم الطب.

4. مناهج تعليم اللغة العربية أيّام الحكم العثماني.

شهدت حضارة المغرب العربي اهتماما كبيرا بالوقف، حيث توجدت عدّة أوقاف في هذه البلاد، وكانت الجزائر إحدى هذه المناطق والدول التي حظي أهلها بهذه الميزة الخيّرة، من ذلك ما ذكره المؤرّخون عن أوقاف مسجد أبي مدين شعيب التلمساني من أنّها ناهزت

ثلاثا وعشرين وقفا عقاريا داخل مدينة تلمسان وخارجها آنذاك سنة 1500م، وقد قُدّرت أوقاف جامع عبد الله بصفر بالعاصمة والمعروف بجامع سفير بحوالي مئة هكتار سنة 1534م[35]، ممّا يدلّ على أنّ الاهتمام بالأوقاف لم يكن حديث العهد بمجيء الأتراك، وإنّما يمتدّ لسنوات خلت، على أنّ الأوقاف في الخلافة العثمانية انتشرت واتّسعت حدودها، ففي سنة 1750م تضاعفت اثني عشر مرّة عمّا كانت عليه في سنوات 1600م[36]، وأضحت تشكّل نسبة كبيرة من مجموع الممتلكات الزراعية والعقارية، وقد ساعد الفقه الحنفي الذي كان يعتمده الأتراك على تعزيز الأوقاف والحثّ عليها، ممّا سيعود بالنفع والفائدة على العلم والمجتمع والدين، بل استطاع الوقف أن يحلّ محلّ وزارات كثيرة في اصطلاح السياسة والدولة، فقد مثّل وزارة الثقافة والتعليم والشؤون الاجتماعية[37]، فقد أدّت وظيفة رائدة في الثقافة والإعلام والتعليم، ولا غرو حينئذ أن تكون اللغة العربية لغة التعامل والتواصل والعهود والمواثيق، وهو ما أهّلها أن تكون لغة الدواوين من جهة، ولغة العامّة والخاصّة من جهة أخرى. وهو ما نروم البحث عنه في المبحث الموالي، إذ سيتعلّق الأمر بموقع اللغة في أيام الحكم العثماني من منظور هذه الأوقاف والأحباس.

1.4. موقع اللغة العربية أيامّ الحكم العثماني وأثر الأوقاف في ذلك:

لقد بادرت الأفراد والجماعات في بناء الدولة والمجتمع، ولعلّ من أهمّ مظاهر هذا البناء والتعمير ما يمسّ بناء المساجد ودور العلم والتربية، وإذا كان من اجتهاد للأفراد يذكر في هذا الصدد، فإنّ المؤسّسات الوقفية استُعملت في العهد العثماني لدعم العلم، ودفع عجلة الرقيّ والمعرفة، وقد كانت عائدات هذه الأوقاف موجّهة في شطرها الكبير إلى مختلف مؤسّسات التعليم آنذاك، فقد عمدت على إقامة المساجد والمدارس والكتاتيب، كما أعانت العلماء وطلبة العلم، كما تعتبر "أموال الحبس والأوقاف التي يوقفها الأشخاص، الهيئات الجماعات، بعض الولاة والأمراء أحد المصادر المالية لتموين المعمّرات التي كانت تنتشر في أرياف الجزائر، وهي عبارة عن معاهد دينية لتعليم القرآن والعلوم عموما"[38]، ممّا قضى على نسبة الأمّيّة إلى حدّ كبير، إذ قد لا يخلو حيّ من الأحياء آنذاك من وجود مدارس تعليمية

في مختلف أطوار التعلم وتدرّجاته[39]، بل إنّها كانت منتشرة حتّى بين أهل البادية والجبال النائية[40].

كما أخذت الأوقاف على عاتقها التكفّل بتعليم اللغة، إذ كان التعليم في ذلك العهد شبه مستقلّ عن الدولة، ويخضع رقابة وتوجيهات نظّار الأحباس، أمّا أهمّ الموادّ المدرّسة في المراحل الأولى للصغار فهي القراءة والقرآن الكريم والكتابة، فإذا انتقلوا إلى المعهد فيدرسون علوم الدين واللغة العربية في متونها ومصادرها، والمنطق والحساب وعلم الفلك، والطب والرسم، فإن أنهوا دراساتهم بتفوّق أمكنهم ذلك من الالتحاق بالتعليم أو الارتحال للمزيد في طلب العلم والجدّ والاجتهاد[41].

2.4. مناهج التعليم في الجزائر أيام الحكم العثماني:

حظيت قضيّة التعليم ورجاله باهتمام لدى كثير من الباحثين الجزائريين وغيرهم من مختلف أقطار العروبة والإسلام، ولعلّ في طليعة هؤلاء المؤرّخ الجزائري أبا القاسم سعد الله، وإذا نظرنا في مصنّفه المتعلّق بتاريخ الجزائر الثقافي أدركنا ما للرجل من معارف ومؤهّلات تاريخية وثقافية مكّنته من أن يلمّ بما يمتّ إلى الجزائر بصلة، تاريخا وثقافة وحضارة، ولا غرابة أن يكون موضوع التعليم أحد الموضوعات التي تطرّق إليها، فبعد أن تحدّث في الفصل الأوّل في الجزء الأوّل من هذا الكتاب عن تراث القرن التاسع للهجري(ق 15م)، ذكر علاقة الجزائريين بالعثمانيين وأهمّ التيارات والمؤثّرات في ذلك، كدور الدين والجهاد والحياة الأدبية والفنيّة، ليكون الفصل الثالث متعلّقا بالمؤسّسات الثقافية التي عرفها الحكم آنذاك، فذكر من جملة هذه المؤسّسات قضية الأوقاف، والمساجد والمدارس والمعاهد والمكتبات، حتى إذا أنهى هذه المسائل بالشواهد والتحليل، تطرّق فيما بعد إلى موضوع التعليم ورجاله، مخصّصا له فصلا من فصول هذا الكتاب، حيث تجده يتحدّث عن سياسة التعليم ووسائل التعليم ثمّ مناهج التعليم، وهو في كلّ عنصر من هذه العناصر الثلاثة يقدّم العديد من الشواهد التاريخية والمعرفية والثقافية، بيد أنّ ما نودّ الحديث عليه في هذا البحث لا يعدو أن يكون عن التعليم ومناهجه أيام الخلافة العثمانية.

لقد كان هدف مؤسّسة التعليم الابتدائي الأوّل هو تحفيظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة وأوّليات العلوم لأطفال المسلمين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابع عشرة سنة، وكانت أقلّ وحدة للتعليم هي الكتّاب(جمع كتاتيب)، وقد كان في الغالب عبارة عن حجرة أو دكّان في الأصل، أو جناح في مسجد معدّ للغرض المذكور، وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع الأحياء، وكثير منها كان يحمل اسم الحيّ الواقع فيه[42]، وعلى الرّغم من أنّ المدرسة لم تساير العصر آنذاك والحالة الاجتماعية إلاّ أنّها كانت ذات أثر جليّ في تأدية وظيفتها الرئيسة في المجتمع، ولعلّ ما يلاحظ في ذلك الحين "أنّه من الصعب تمييز الوظائف التي تؤدّيها هذه المؤسّسات مجتمعة في مجتمع يقوم فيه التعليم قبل كلّ شيء على الدين"[43]، وتؤدّي فيه المساجد والزوايا أكبر الوظائف وأثقلها، لذلك لم تكن للجزائر العثمانية "مدرسة مستقلّة للتعليم المحض بالمعنى الذي نفهمه اليوم"[44]، وإذا جئنا إلى الحديث عن مناهج التعليم بالمصطلح الحديث فإنّنا قد لا نجد من الدراسات ما يحيط بالموضوع بصورة مكتملة، بل لا تجد مؤلّفا تناول قواعد التعليم والتربية أو مناهج التدريس في الجزائر بعد أن كتب في أوائل القرن العاشر محمّد بن أبي جمعة الوهراني(ت920هـ) رسالته الموسومة(جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما بين المعلّين وآباء الصبيان) [45]، على أنّ أهمّ ما يمكن تسجيله في مرحلة التعليم الابتدائي هو منهج التحفيظ، حيث يأخذ التلميذ في المرحلة الأولى بالحفظ، فيختم القرآن الكريم دون العشرة، فإن استمرّ الحفظ فإنّه لا يتجاوز سنّ الرابعة عشر إلا بقليل، ومن ثمّ يتعلّم بقية العلوم كتجويد الخطّ والحساب وقواعد الدين، ومن ثمّ يبدأ في حفظ المتون التي ستكون أساس تعلّمه الثانوي.

بعد هذه المرحلة ينتقل التلميذ ليتابع دراساته في المتوسطة أو الثانوية، وجرت العادة آنذاك ألاّ يزاول التلاميذ دراساتهم في المنطقة التي يسكنونها، بل يبتعدون عن جهاتهم فيقصدون المساجد والزوايا البعيدة التي اشتهرت بالتدريس والتعليم، واشتهرت بعدد المتخرّجين فيها، مثل مدرسة مازونة وزاوية ابن علي الشريف، والجامع الكبير بالعاصمة، وهناك يدخل الطالب مكان الدرس فيجد المدرّسَ أو المدرِّسين وحوله الطلاب في حلق أو

نصف دوائر، ويتناول كلّ مُدرِّس مسألةً أو كتابا معيّنا، فإذا كان الطالب قد كوّن فكرةً واضحة عن مدرّسٍ بعينه قبل مجيئه فإنّه يقصده مباشرة إلى حلقته ويتابع دراسته معه في المادّة التي يدرسها أو الموادّ، أمّا إذا جاء الطالب وهو لا يدري عمّن سيدرس فإنّه يجلس إلى المدرّسين عدّة مرّات حتى يستقرّ رأيه على واحد منهم أو أكثر[46]، أمّا منهج التعليم في الثانوي فإنّه يميل إلى الشرح والإملاء، حيث كان لكل مدرّس مسمِّع يقرأ له النصّ أو جزءا من الكتاب المدروس، ثمّ يأخذ المدرّس في شرح المسألة وتوضيحها والاستشهاد لها من محفوظه ومعقوله، وكلّما أطال المدرّس في المسألة وأفاض فيها كلّما كان ذلك من ميزات نجاحه، وهو يختم درسه في العادة بإملاء خلاصات على الطلاب فينسخونها[47]، كما يمكن للشيخ أن يسهم في حركة التدوين بوضع شروح على المسائل التي عالجها، أو أن يضع الحواشي والتقاييد والتعاليق، ولعلّ من أبرز ميزة في المعلّم الناجح هي الحفظ والاستظهار والرواية، وقد كان أهل المغرب يمتازون بالحفظ، ولا غرابة أن يُصطَلح على كثير منهم بالحافظ، كما كانت ميزة الجمع بين عدّة علوم جليّة لدى علماء المغرب العربي، وقد كان بعض المدرّسين اشتهر بتدريس مادّة معيّنة كالفقه أو النحو، وبعضهم كان يجمع في دروسه عدّة علوم، فنجد مثلا في ترجمة أحمد الزّكوطي(ت 950هـ) المشهور بأبركان أنّه كان يقرئ تلاميذه في تلمسان ثمانية علوم من رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه، إلى ألفية ابن مالك في النحو، إلى حِكم ابن عطاء الله في التصوّف، وكان الشيخ محمّد التواتي(ت1031هـ) بقسنطينة يقرئ تلاميذه النحو الذي اشتهر به، وعقائد مُحَمَّد السنوسي في التوحيد وغير ذلك، كما أنّ بعض المدرّسين اشتهر بعلم بذاته، مثل العالم سعيد قدّورة في مدينة الجزائر في علوم الدين، وعبد الكريم الفكّون(1073هـ) الذي اشتهر في قسنطينة بتدريس علوم النحو والصرف والبلاغة، وتبَعا لذلك فقد اشتهرت بعض أماكن التدريس بتعليم بعض العلوم من بعض، من ذلك ما اشتهرت به زاوية مازونة في تدريس الفقه، وبعض زوايا زواوة بالقراءات، ومدرسة قسنطينة بالنحو[48].

وهذا النوع من التعليم قد لا ينتهي بشهادة أو نحوها، لأنّ أقصى ما يطمح إليه الطالب المجتهد هو حصوله على إجازة شفوية من أستاذه، وهي تسريحه ورضاه عنه، وقد كانت الإجازة المكتوبة في البداية محدّدة ومُقنّنة، فلا يُعطاها أيُّ طالب، وهذه الشهادة والإجازة قد تكون هي آخر العلاقة بين الطالب وشيخه.

أمّا عن حوافز التعليم في العهد العثماني فإنّها في مقدّمتها هو الدين، فلم تكن هناك أهداف سياسية أو اقتصادية، ولعلّ هذا كان أحد الأسباب التي قلّصت الموادّ الرياضية والطبيّة من البرامج الثانوية والعالية، وجعلت أكثر العلوم المطلوبة في التعليم هي ما تعلّق باللغة والأدب والتصوّف، فكان من جملة ما يقدّم للتدريس من علوم ما يلي:

– تفسير القرآن الكريم: ومن أهمّ التفاسير المعتمدة آنذاك تفسير الإمام القرطبي، والإمام الثعالبي.

– الحديث النبوي: وسيكون صحيح الإمام البخاري في طليعة كتب السنّة التي تدرّس وتحفّظ للطلبة والمتعلّمين، وقد كان يقرأ صحيح البخاري إلى درجة كادت تفوق نسبة قراءته ما يُقرأ من القرآن الكريم[49]، ومن أهمّ الكتب المتعلّق بالسيرة كتاب الشفا للقاضي عياض، في حين كان الطلبة يُعنوْن في علم الحديث بأَلفية الحافظ العراقي.

– الفقه : ولما كان الفقه المالكي هو المعتمد كان لزاما أن تكون الشروح والمدوّنات متعلّقة بهذا المذهب أكثر من غيره من مذاهب الأئمة رضوان الله عليهم جميعا، وكانت قد رسالة ابن أبي زيد القيرواني هي أكثر ما يقرأ، وكان مختصر ابن الحاجب الفرعي من أكثر ما يحفظ ويشرح.

– التوحيد وعلم الكلام: من ذلك ما نجده من اهتمام بعقائد السنوسي الثلاث.

– أصول الفقه وأصول الدين: وكان الاهتمام موجّها إلى جمع الجوامع للسبكي، ومختصر ابن الحاجب الأصلي

– القراءات: بمنظومة الجزري والخزار وابن برّي والشاطبيتين الصغرى والكبرى.

– التصوّف: بدراسة إسقاط التدبير ودراسة الحِكم لصاحبهما ابن عطاء الله السكندري.

أمّا اللغة والأدب وما يتعلّق بورقة البحث هذه فإنّ الأمر لا يكاد يخرج عمّا استقرّ في طبيعة التعليم والتدريس في العصور السابقة، بل قد يُلاحظ بعض القصور في التحليل والاستنتاج وغلبة روح التصوّف لدى المدرّسين[50]، ومن أهمّ الموادّ التي كانت تعنى بالتعليم وقتذاك ما يلي:

– علم النحو: وقد نالت الأجروّمية حظّا وافرا من الدراسة والتحليل لدى متعلّمي تلك المرحلة، يضاف إليها ألفية ابن مالك، وبعض شروحها كابن عقيل والمكودي والصبان.

– علم الصرف: واكن ملازما لعلم النحو، وأكثر ما كان يعتمده المدرّسون هو لامية الأفعال فب التصريف لابن مالك.

– فقه اللغة، البلاغة، وقد غلب اعتماد جوهرة الأخضري، وتلخيصات المفتاح المشهورة، وبعض الحواشي والشروح، كحواشي السعد التفتازاني.

– العروض: كان يدرّس بالخزرجية وشرحها للشريف الغرناطي، والخطّ والسير والأخبار، والمنطق.

– 5. خاتمة:

إذا كنّا وقفنا وقفة عجلى فيما تعلّق بهذا الموضوع، فإنّ ما كنّا ننشده هو استظهار بعض ما كان للوقف من أثر في تعليم الناشئة والأجيال على اختلاف الأعمار والمراحل، ثم معرفة أهمّ ما ميّز موضوع التعليم في أيام الحكم العثماني بالجزائر، ومظاهر الحياة الثقافية والحضارية في ربوع هذا الوطن من تلك المرحلة، ومن جملة النتائج والاقتراحات التي توصّلنا إليها من مضامين هذا البحث ما نسجّله في النقاط التالية:

– كانت الجزائر سباقة في اتخّاذ موضوع الوقف طريقة من طرق النفع والمصلحة، وهو موضوع قديم قدم الفتوحات الإسلامية في الجزائر.

– تنوّعت مظاهر الاستفادة من الوقف في الجزائر، ومسّت مختلف مناحي الحياة، وغطّت مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية والإنسانية، فكان الوقف الإسلامي بحقّ مشروعا حضاريا وعملا إنسانيا راقيا في ربوع الجزائر منذ عصور خلت.

– للوقف الإسلامي فضل كبير في تعليم اللغة العربية في الجزائر إبان الخلافة العثمانية، وقد أثبت مشروعيته ووظيفته في نشر التعليم وتحقيق التكافل وسبل التعاون.

– لقد اطمأنّ البحث إلى أنّ الجزائر كانت تزخر آنذاك بمشايخ وعلماء ومدرّسين، وكان لكلّ واحد من هؤلاء تلامذته وطلاّبه الذين يتلقّون عنه ويلقّنون من بعد، كما كانت للجزائر مناهج خاصّة في التعليم والتربية تراعي كلّ طور من أطوار التدريس، فهناك مرحلة ابتدائية تليها الثانوية فالمرحلة العليا.

– حريّ بالمتتبّع في تاريخ الحكم العثماني للجزائر أن يبحث في مناهج أطوار التعليم، وأن يتابعها ويعرف ما تميّزت به كلّ مرحلة وما اختصّ به كل طور عسى أن يكون هذا التتبُّع أو البحث حلقة وصل مفيدة تصل ماضي هذه الأمّة بحاضرها، وعسى استفادة علمية تحصل إثر ذلك، عملا بما قرّرته القاعدة القرآنية في قوله تعالى:" فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ" [سورة الرعد، الآية: 17].

–. قائمة الإحالات:

1 – الخليل بن أحمد الفراهيدي(170ه):كتاب العين: ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات مُحَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج4، ص 293.

2 – جمال الدين بن منظور: لسان العرب، طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة اعتنى بتصحيحها: أمين مُحَّد عبد الوهاب، مُحَّد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسّسة التاريخ، بيروت، لبنان، ط3، 1419ه، 1999م، ج15، ص 274.

3 – مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، باب الوقف، الحديث رقم 1632، دار طيبة للنشر، 1427ه، 2006م، ص 770. وينظر: يحي بن شرف النووي: شرح النووي على صحيح مسلم ، باب الوقف، رقم الحديث السابق، دار الخير، دط، 1416ه، 1996م، ص 254.

4 – مُحَّد بن صالح العثيمين: شرح رياض الصالحين، دار الوطن للنشر، الرياض، الحديث رقم 1383، طبعة دار الوطن، 1426ه، ج5، ص 437.

5 – الأمير بوغدادة: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2008/2007م، ص48 .

6 – لسان العرب، ج3، ص 20.

7 – مُحَمَّد مصطفى شلبي: أحكام الوصايا و الأوقاف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 1982 ، ص 304. أخذا عن: بن مشرنن خير الدين: إدارة الوقف في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011م/2012م، ص11.

8 – وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلّته، دار الفكر، دمشق، ط8، 1989م، ص 156.

9 – مُحَمَّد مصطفى شلبي: أحكام الوصايا و الأوقاف، ص 307.

10 – المرجع نفسه: ص 306. أخذا عن: بن مشرنن خير الدين: إدارة الوقف في القانون الجزائري، ص 13.

11 – ابن قدامة المقدسي: المغني، تحقيق: عبد الله بن المحسن التركي، وعبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م، ج8، ، ص 184.

12 – ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000م، ص 230.

13 – منذر قحف: الوقف الإسلامي" تطوره ،إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006م، ص 62.

14 – منذر قحف: الوقف الإسلام، تطور ، إدارته، 45.

15 – دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ناصر الدين سعيدوني، ص 234.

16 – كوديد سفيان: الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة، إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر، مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عين تموشنت، ع13، 2015، ص 182.

17 – مُحَمَّد زاهي: الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية(1830م–1870م)، أطروحة دكتوراه،، جامعة سيدي بلعباس، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2014م/2015م، ص أ.

18 – مُحَمَّد كمال الدين إمام: الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد، دار منشأة المعارف، الإسكندرية ،ط 1، 1999 ص209 .

19 – المرجع نفسه، ص 20.

20 – مُحَمَّد البشير الهاشمي مغلي: التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنس، مجلة المصادر، ع6، مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث من الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص163.

21 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998م، ج1، (1500م–1830م)، ص 230.

22 –ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص 141.

23 – عائشة غطاس: حول الوثائق المتعلّقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر، مجلّة دراسات إنسانية، ع ماي 2001م، ص 141.

24 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 240.

25 – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1986، ص90.

26 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 244.

27 – مديرية الأوقاف، الأوقاف الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، جوان 1998، ص 02.

28 – ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 95.

29 – مُحَمَّد البشير الهاشمي مغلي: التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاومة للاحتلال الفرنسي ، ص164.

30 – مصطفى أحمد بن حموش، الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث، ندوة الوقف الإسلامي جامعة الإمارات العربية المتحدة، 6-7 ديسمبر 1997م، ص6.

31 – المرجع نفسه، ص6.

32 – أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مركز أبحاث باستانبول، تركيا، 1999م، ج 2، ص308.

33 – مُحَمَّد بن عبد الله: الوقف في الفكر الإسلامي، المغرب، مطبعة فضالة، دط، 1996م، ج1، ص 28. أخذا عن: بوسعيد عبد الرحمن: الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، ص 18.

34 – ضياء الدين ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج08، ص 103.

35 – نصر الدين سعيدوني: الأوقاف بفحص مدينة الجزائر، مجلّة دراسات إنسانية، عدد خاصّ بالوقف، ماي 2001م، ص30. أخذا عن: بوسعيد عبد الرحمن: الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، ص 28.

36 – نصر الدين سعيدوني: دراسات في الوقف والملكية والجباية، ص 190.

37 – بوسعيد عبد الرحمن: الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، ص 29.

38 – بوسعيد عبد الرحمن: الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، ص 51.

39 – يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، دط، 2009م، ج1، ص 220.

40 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر القافي، ج1، ص 274.

41 – عمار عمورة، نبيل دادوة: الجزائر بوابة التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، دط، 2009، ص 230 .

42 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 276.

43 – المرجع نفسه، ج1، ص 279.

44 – المرجع نفسه، ج1، ص 280

45 – المرجع نفسه، ج1، ص 338.

46 – المرجع نفسه، ج1، ص 343.

47 – العربي زروقي، التكوين الديني والبنية المعرفية للأئمة في الجزائر، المعهد الديني لتكوين الإطارات الدينية بغليزان أنموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني، جامعة وهران، 2011/ 2012، ص 37.

48 – ينظر تفصيل هذه المسألة في كتاب: تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله، ج1، ص 350 وما بعدها.

49 – المرجع نفسه، ج1، ص 351.

50 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 351.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية الإمام حفص عن عاصم.

كتب السنة:

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، دار طيبة للنشر، بيروت، دط، 1427هـ، 2006م.

يحي بن شرف النووي: شرح النووي على صحيح مسلم، دار الخير، بيروت، دط، 1416هـ، 1996م.

- **المؤلفات:**

1. أحكام الوصايا و الأوقاف: مُحَمَّد مصطفى شلبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط4،1982 .
2. تاريخ الجزائر الثقافي: أبو القاسم سعد الله(ت2013م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م.
3. تاريخ الجزائر العام: عبد الرحمن بن محمّد الجيلالي(ت2010هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 1415هـ، 1994م.
4. الجزائر بوابة التاريخ: عمورة عمار ، نبيل دادوة:، دار المعرفة، الجزائر، دط، 2009.
5. دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000م.
6. دراسات في الملكية العقارية: ناصر الدين سعيدوني ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1986.

7. الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: أكمل الدين إحسان أوغلي، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، مركز أبحاث باستانبول، تركيا، دط، 1999م.
8. شرح رياض الصالحين : مُحَمَّد بن صالح العثيمين (ت2001م)، دار الوطن للنشر، الرياض، دط، 1426هـ.
9. الفقه الإسلامي وأدلّته: وهبة الزحيلي، دار الفكر، (دمشق)، ط8، 1989م.
10. الكامل في التاريخ: ابن الأثير الجزري(ت630هـ)، دار صادر، بيروت، دط، دت.
11. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ)، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
12. لسان العرب: جمال الدين بن منظور(ت711هـ)، طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة اعتنى بتصحيحها: أمين مُحَمَّد عبد الوهاب، مُحَمَّد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسّسة التاريخ، بيروت، ط3، 1419هـ، 1999م.
13. المغني: ابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، تحقيق: عبد الله بن المحسن التركي، وعبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1982م.
14. موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب: يحي بوعزيز، دار الهدى، الجزائر، دط، 2009م.
15. الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد: مُحَمَّد كمال الدين إمام، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1 ،1999 م.
16. الوقف الإسلامي، تطوره ،إدارته، تنميته: قحف منذر، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006م.

- **المقالات:**

17. الأوقاف بفحص مدينة الجزائر،: سعيدوني نصر الدين، مجلّة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، عدد خاصّ بالوقف، ماي 2001م.
18. التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي: مغلي مُحَمَّد البشير الهاشمي، مجلة المصادر، الجزائر، ع6، مارس 2002.
19. حول الوثائق المتعلّقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر: غطاس عائشة، مجلّة دراسات إنسانية، الجزائر، عدد ماي 2001م.
20. الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة، إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر: كوديد سفيان، مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، ع13، 2015.

- **المداخلات:**

21. الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث: مصطفى أحمد بن حموش، ندوة الوقف الإسلامي، 6-7 ديسمبر 1997م، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

- **الرسائل الجامعية:**

22. إدارة الوقف في القانون الجزائري: بن مشرنن خير الدين، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011م/2012م.

23. الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية(1830م-1870م): زاهي مُحَمَّد، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، الجزائر، 2014م/2015م.

24. الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر: عبد الرحمن بوسعيد، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، الجزائر، 2011م/ 2012م.

25. المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني: بوغدادة الأمير، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2007/2008م.